آبي أحمد على الجبهة لرفع معنويات جنوده

اقتراب المعارك أكثر فأكثر من العاصمة أديس أبابا مع تقدم قوات تيغراي

أرغم اقتراب المعارك أكثر من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا رئيس الوزراء آبي أحمد على إعلان التحاقه بجبهة القتال في محاولة للرفع من معنويات جنوده الذين انهاروا، ما أتاح للمتمردين مزيد التقدم صوب العاصمة حيث بات هؤلاء يبعدون مسافة 200 كلم برا عنها.

آبي أحمد يستشعر خطر سقوط العاصمة

أديس أبابا – دفع اقتراب المعارك من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا رئيس الوزراء آبي أحمد لإعلان التحاقه بالجبهة من أجل القتال إلى جانب جنوده في وقت تحشد فيه الحكومة المركزية المزيد من المقاتلين لصد قوات تيغراي.

ويرى مراقبون أن خطوة آبي أحمد تستهدف تحفيز قواته التي تتقهقر أمام قوات تيغراي، خاصة أن الأخيرة تواصل تصعيدها ضد الجيش الإثيوبي على أمل الإطاحة بأحمد من خلال السيطرة على أديس أبابا.

وأعلن آبي أحمد عن خطوته مساء الاثنين في وقت تقترب فيه المعارك أكثر فأكثر من أديس أبابا، وسط أنباء عن اقتراب قوات جبهة تيغراي من السيطرة على مدينة دبر برهان، على بعد 130 كلم من العاصمة الإثيوبية.

> قوات جبهة تيغراي تقترب من السيطرة على مدينة دبر برهان، على بعد 130 كلم من العاصمة أديس أبابا

وقال آبي أحمد الفائز بجائزة نوبل للسلام في بيان نشره على حسابه في موقع تويتر إنّه "اعتبارا من الثلاثاء سأتوجّه إلى الجبهة لقيادة قواتنا المسلّحة".

وأضاف مخاطبا مواطنيه "أولئك الذين يريدون أن يكونوا من أبناء إثيوبيا الذين سيفتح التاريخ ذراعيه لهم، دافعوا عن البلد اليوم. لاقونا في الجبهة".

ورجحت وسائل إعلام إثيوبية سقوط مدينة دبر برهان بأيدي قوات جبهة تحرير تيغراي خلال الساعات المقبلة.

وذكر حساب "تيغراي بالعربي" على تويتر أن مدينة دبر برهان التي تبعد عن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا 130 كيلومترا فقط، أصبحت قاب قوسين أو أدنى من السقوط بعد تقدم القوات المتحالفة على أربعة محاور. وأضاف أنه وفي الجبهة الخامسة المتجهة غربا سوف تلتقي قوات تيغراي قريبا بأكبر جبهة لقوات جبهة "تحرير أورومو" المتمركزة في غرب العاصمة أديس أبابا.

وأسفرت الحرب التي اندلعت في الرابع من نوفمبر 2020 في إقليم تيغراي (شمال) بين القوات الاتحادية وجبهة تحرير شعب تيغراي المدعومة من جيش تحرير أورومو، عن مقتل الآلاف وتشريد أكثر من مليوني شخص.

ويأتي بيان رئيس الوزراء في وقت أكّدت فيه جبهة تحرير شعب تيغراي مواصلة تقدّمها باتجاه أديس أبابا، مشيرة إلى أنّها سيطرت على بلدة شيوا روبت التي تبعد عن شمال شرقي العاصمة بنحو 230 كيلومترا.

وأصدر رئيس الوزراء بيانه في أعقاب اجتماع حول الوضع العسكري الراهن، عقدته اللجنة التنفيذية لحزب "الازدهار" الحاكم.

وفي ختام الاجتماع الحزبي أعلن وزير الدفاع أبراهام بيلاي أنّ القوات الأمنية ستنخرط "في عمل مختلف"، وقال "لا يمكننا الاستمرار على هذا المنوال، ممّا يعني أنّه سيكون هناك تغيير".

وأضاف "ما حدث وما يحدث لشعبنا من فظائع ترتكبها هذه المجموعة المدمّرة الإرهابية واللصوصية لا يمكن أن يستمرّ".

وقال حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا إن أديس أبابا تواجه تحديات تاريخية وغير مسبوقة، وإن قيادة الحزب اتخذت خطوات لمواجهة تلك التهديدات.

وقالت اللجنة التنفيذية للحزب إن قيادة الحزب ستتصدى للتهديدات التي تواجه إثيوبيا في الفترة الأخيرة مؤكدة أن "الإثيوبيين يعملون معا لإنقاذ بلادهم".

وأضافت في بيان الاثنين أن ما وصفته بـ"جماعات داخلية وقوى أجنبية" لا يريد وجود إثيوبيا، وهما يشكلان تهديدا خطيرا لأمن وسلامة البلاد.

وميدانيا، تتصاعد حدة القتال في المعارك بين القوات الحكومية ومسلحي جبهة تيغراي، للأسبوع الرابع على التوالي.

وتحتدم المعارك حاليا في جبهة ملي، إضافة إلى جبهة باتي إسيعيتا، حيث أعلنت الحكومة تصديها لهجوم واسع من مسلحي جبهة تيغراي.

وتكمن أهمية باتي إسيعيتا في أنها حلقة وصل بين إقليمي أمهرة وعفر، حيث الطريق الحيوي الرابط بين ميناء جيبوتي والعاصمة أديس أبابا، وتسعى جبهة تيغراي لقطع هذا الطريق بهدف خنق العاصمة.

وتحاول جبهة تيغراي الوصول إلى منطقة ملي التي تقع على خط رئيس يصل أديس أبابا بجيبوتي، وتشكل شريانا حيويا لنقل البضائع إلى البلاد.

وقال التلفزيون الإثيوبي إن قوات الجيش وقوات إقليم أمهرة والقوات الخاصة تتصدى لجبهة تحرير شعب تيغراي في مواقع القتال النشطة حاليا، وذلك في أقاليم أمهرة وأوروميا وعفر وتيغراي.

وجددت وزارة الخارجية الأميركية دعوتها للرعايا الأميركيين إلى مغادرة إثيوبيا على خلفية احتدام المعارك.

ودعت فرنسا الثلاثاء رعاياها إلى مغادرة البلاد.

وقالت السفارة الفرنسية في أديس أبابا في رسالة إلكترونية بعثتها إلى رعايا فرنسيين "جميع الرعايا الفرنسيين مدعوون رسميا لمغادرة البلد في أقرب وقت".

وكانت الحكومة الاتّحادية أعلنت في الثاني من نوفمبر حالة الطوارئ لستّة أشهر في سائر أنحاء البلاد، ودعت سكان أديس أبابا إلى تنظيم صفوفهم والاستعداد للدفاع عن مدينتهم، في ظلّ تزايد المخاوف من تقدّم مقاتلي جبهة تحرير شعب تيغراي وحلفائهم نحو العاصمة. لكنّ السلطات تؤكّد في الوقت نفسه أنّ ما يعلنه المتمرّدون من تقدّم عسكري وتهديد وشيك لأديس أبابا مبالغ فيه.

وأرسلت أديس أبابا قواتها إلى تيغراي للإطاحة بسلطات الإقليم المنبثقة عن جبهة تحرير شعب تيغراي، بعدما اتّهم رئيس الوزراء قوات الإقليم بمهاجمة مراكز للجيش الاتحادي. وفي أعقاب معارك طاحنة أعلن آبي النصر في الثامن والعشرين من نوفمبر، لكنّ مقاتلي الجبهة ما لبثوا أن استعادوا في يونيو السيطرة على القسم الأكبر من تيغراي، قبل أن يتقدموا نحو منطقتي عفر وأمهرة المجاورتين.

ويبذل المبعوث الأميركي إلى منطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان ونظيره الأفريقي الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو جهودا حثيثة في محاولة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

الإدانات لا تكفي لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا

ستراسبورغ (فرنسا) – يحيل عدم تراجع السلطات التركية عن الانتهاكات التي تدينها العديد من الأطراف إلى فشل تلك الأطراف التي تقتصر تحركاتها على بيانات الإدانة فقط بينما لا تولي الحكومة التركية أي اهتمام لتلك البيانات.

ولا تزال حملة التطهير التي تقوم بها الحكومة التركية في الأوساط الفكرية والإدارة والجيش منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي عرفتها قبل خمسة أعوام محل انتقادات واسعة.

وأدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الثلاثاء أنقرة لاحتجازها احتياطيًا بشكل "تعسّفي" 427 من القضاة والمدعين الأتراك.

وفي قضية إضافية أمام هذه المحكمة منذ إطلاق حملة التطهير أجمع القضاة الأوروبيون السبعة المكلّفون بالحكم في هذا الملف على أن أنقرة انتهكت "الحقّ في الحرية" لـ427 قاضيًا ومدّعيًا، وهو الحق الذي تضمنه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقالوا إنه لم يتمّ اتخاذ قرار الاحتجاز المؤقت لهؤلاء القضاة "وفقا لإجراء منصوص عليه في القانون" ولم يكن ذلك "مطلوبًا حصرًا حسب متطلّبات الوضع".

وذكّرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن "مقتضيات الأمن القانوني" لا تزال "أكثر أهميّة" إذ إنها تتعلّق بانتهاكات لاستقلالية القضاة "نظرًا إلى أهمية السلطة القضائية في دولة ديمقراطية".

وأوقف هؤلاء القضاة والمدعون العامون الذين كانوا يمارسون مهنتهم على مستويات عدة –منها محكمة التمييز والمحكمة الإدارية العليا– وحُبسوا "بشبهة الانتماء إلى فيتو"، وهي الكلمة التي تعني في مصطلحات السلطات التركية "المنظمة الإرهابية لأنصار فتح الله" غولن الذي تتهمه انقرة بالتخطيط لمحاولة الانقلاب.

وفرضت المحكمة الأوروبية على أنقرة دفع غرامة بقيمة خمسة آلاف يورو لكل من القضاة والمدعين العامين كتعويض معنوي.

> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أدانت الثلاثاء أنقرة لاحتجازها احتياطيًا بشكل تعسّفي 427 من القضاة والمدعين الأتراك

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في الخامس عشر من يوليو 2016 نفذت السلطات التركية عمليات تطهير واسعة غير مسبوقة، شملت أشخاصًا تشتبه بأنهم من أنصار فتح الله غولن –العدو اللدود للرئيس التركي رجب طيب أردوغان– فضلًا عن معارضين أكراد وعسكريين ومثقفين وصحافيين، موقفة عشرات الآلاف من الأشخاص.

وأصدرت مرسوما أقالت فيه 2847 قاضيا ومدعيا عاما للاشتباه بانتمائهم إلى منظمة غولن؛ إذ إن السلطة التركية تعتبر أن ذلك "لا يتماشى مع مبدأ عدم الانحياز" وفق ما أشارت إليه المحكمة الأوروبية.

ومن بين القضايا العديدة التي نظرت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكم القضاء التركي على الصحافي والكاتب الشهير أحمد ألتان الذي أسس صحيفة "طرف" المعارضة، في قضية أثارت موجة غضب في الخارج.

وأوقف أحمد ألتان في سبتمبر 2016 وحُكم عليه بالسجن عام 2018 بتهمة "محاولة قلب النظام الدستوري". وأُفرج عن ألتان في الرابع عشر من أبريل 2021، بعد قرار محكمة النقض التركية الذي يلغي عقوبة السجن بحقه، وقد جاء بعد يوم من إدانة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بسبب احتجازها الصحافي.

وفي المقابل أبقيت شخصيات أخرى من المجتمع التركي قيد الاعتقال، ويُشتبه أيضًا في أنها دعمت محاولة الانقلاب، على غرار رجل الأعمال والناشط الخيري عثمان كافالا الذي طالبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بـ"الإفراج الفوري" عنه عام 2019 لكن دون جدوى.

وهدّد مجلس أوروبا أنقرة بفرض عقوبات عليها، وقد يتمّ تبنيها أثناء جلسته المقبلة التي ستنعقد من الثلاثين من نوفمبر حتى الثاني من ديسمبر ما لم يتمّ الإفراج عنه بحلول ذلك التاريخ.

والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هيئة مكلفة بتوفير استجابة قضائية لانتهاكات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدول السبع والأربعون الأعضاء في مجلس أوروبا.

وتشهد تركيا أزمة اقتصادية حادة في ظل التدهور اليومي لليرة أمام بقية العملات الأجنبية، تزامنت مع مشهد سياسي يراوح مكانه في ظل سعي التحالف الحاكم هناك، حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وحزب الحركة القومية، إلى تغيير قوانين الانتخابات في ظل تدهور شعبية الرئيس التركي وحزبه، على خلفية الحصيلة الاقتصادية التي توصف بالكارثية من قبل المعارضة.

أردوغان لا يولي بيانات الإدانة أهميّةً

الجفاف يفاقم متاعب الصومال

مقديشو – حذّرت وكالات الأمم المتحدة حاليا من موجة جفاف وشيكة ومثيرة للقلق في الصومال، حيث لم يهطل القدر الكافي من المطر في موسم الأمطار لعدة سنوات متتالية.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن نحو 2.3 مليون شخص، أي حوالي خمس سكان الدولة الواقعة في القرن الأفريقي، لديهم القليل للغاية من المياه، مضيفا أن مجاري الأنهار والآبار جفت.

وأشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الصومال إلى وجود وضع "مقلق للغاية".

وأفادت الأمم المتحدة بأن أكثر من 96 ألف شخص غادروا منازلهم بالفعل، خاصة في وسط البلاد وجنوبها، بسبب عدم وجود ما يكفي من الغذاء والمياه.

وحذرت خديجة ديري وزيرة الشؤون الإنسانية قبل أيام قليلة، من أن الأطفال وكبار السن والمرضى معرضون لخطر المجاعة بصورة خاصة.

ووفقا لتقارير وسائل الإعلام المحلية، مات بعض السكان جوعا بالفعل. وتأكد في منطقة جوبالاند وفاة خمسة أشخاص بسبب الجوع وسوء التغذية الحادّ.

ولم تشهد الصومال عقودا من الحرب الأهلية منذ عام 1990 فحسب، بل شهدت أيضا اثنتي عشرة موجة جفاف.

ودعت الحكومة الصومالية الهيئات الإنسانية المحلية والدولية إلى تقديم مساعدات إنسانية لإنقاذ سكان تلك المناطق الذين يواجهون معاناة إنسانية صعبة جراء الجفاف.

وقال رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، عقب اجتماع طارئ مع بعض وزراء حكومته حول مستجدات الجفاف الذي ضرب أقاليم جنوب ووسط البلاد "ندعو الهيئات الإنسانية والمحلية إلى الإسراع في تقديم معونات إنسانية وتوفير مياه صالحة للشرب في المناطق التي ضربها الجفاف".

ولفت روبلي إلى أن حكومته بدأت بإجراءات تقديم مساعدات إنسانية لهؤلاء المتضررين بسبب الجفاف في ولايتي (محافظتي) جوبالاند وغلمدغ.

كما دعا رئيس الوزراء الشعب إلى تضافر جهود التعاون في ما بينهم لتجاوز هذه الأزمة الإنسانية الصعبة، التي تفتك بالمواشي وتهدد السكان.

> 7.7 مليون مواطن يواجهون أوضاعا إنسانية مزرية جراء الجفاف وتذبذب موسم الأمطار

وتسببت موجة جفاف جديدة ضربت الأقاليم الجنوبية بنفوق أكثر من 34 ألف رأس من الماشية، فيما تهدد حياة الملايين من سكان أقاليم جوبا السفلى والوسطى، وغدو، وجلجدود، ومدغ، في ولايتي جوبالاند وجلمدغ المحليتين.

وبحسب وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، فإن نحو 7.7 مليون مواطن يواجهون أوضاعا إنسانية مزرية، جراء عوامل الجفاف والجراد الصحراوي وتذبذب موسم الأمطار، إلى جانب تداعيات وباء كورونا الذي شل حركة اقتصاد البلاد وتسبب بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وأما في ولاية جوبالاند المحلية، فإن مدن بلد حاوة، وبطاطي، وأفمدو، ولوق، تعد من أكثر المناطق تضررا جراء الجفاف الحاد الذي ضرب الإقليم نتيجة عدم هطول الأمطار الموسمية بشكل منتظم.